

في الواقع جزء مهما لكل جهة قضائية سواء تعلق الأمر بجهات عدل إن كتابة الضبط بالجهات القضائية ويعرف كاتب الضبط بأنه أحد الموظفين الذين يساعدون القضاء بصفة فعالة وذلك لما يلعبه مستخدمي أمانات الضبط من دور حساس في تسيير مرفق العدالة والتي يعدون ولقد أخذ المشرع على عاتقه تنظيم هذا السلك من الموظفين وعني بهم بالنظر للدور الهام الذي تلعبه هذه الفئة. تعيين كتاب الضبط ومراتبهم: موظفين لدى مرفق عمومي فهم يخضعون بهذه الصفة (موظفين عموميين) المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ما يعني أن توظيفهم يتم وفقا للشروط التي يخضع لها توظيف مختلف منتسبي المؤسسات وأن أحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ومراسيمه التطبيقية هي التي وهي التي تطبق أيضا بشأن ترقية تقيتهم و اجراءات تأديبهم حال إرتكابهم لأي 08 خطأ من الأخطاء المهنية كما صدر المرسوم التنفيذي رقم القانون الأساسي الخاص بمستخدمي أمانات ضبط الجهات القضائية، كمرسوم خاص بأسلاك هذا القطاع يطبق على موظفيه ويحدد شروط الإلتحاق بمختلف الرتب سنة ومناصب الشغل المطابقة لها. رتبة أمين قسم ضبط ثلاث رتبة عون أمانة الضبط، أربع (في حين يتكون سلك أماناء الضبط من الخارجي، من المرسوم يتوج بأداء اليمين القانونية المحدد صيغتها في نص المادة الأساسي الخاص بمستخدمي أمانات ضبط ايمارس كتاب الضبط مهام كثيرة ومتنوعة على مستوى مختلف الجهات القضائية، رتبتهم تحت إشراف رؤسائهم الإداريين أو القضاة ورؤساء الجهات القضائية وممثلي النيابة العامة بالجهات الدعاوى، وكذا جلسات التحقيق، وتسيير الأرشيف القضائي والمكتبات المتواجدة على مستوى الجهات القضائية، إضافة لإعداد الإحصائيات المفصلة للنشاط القضائي ورفعها للجهات المختصة، وبالنتيجة القيام بكل ما يؤدي لضمان حسن سير وذلك عن طريق مصالح مختلفة تتولى